الكويت ترفع سعر البيع الرسمي لنفطها لزبائن آسيا في سبتمبر 55 سنتا

طوكيو ـ رويترز: قال تجار أمس إن الكويت رفعت سعر البيع الرسمي لنفطها الخام الى زبائن آسيا للشحن في سبتمبر الى متوسط أسعار خامي عمان ودبي مضافا اليه 55 سنتا للبرميل.
ويزيد هذا السعر 0,55 دولار عن سعر البيع الرسمي لشحنات أغسطس الذي كان يعادل متوسط اسعار خامي عمان ودبي، وترتبط المعادلة السعرية للنفط الخام الكويتي عموما بسعر الخام العربي المتوسط الذي تنتجه السعودية.

اقتصاديون لـ «الأنباء»: التضخم المستورد أثره كبير على التضخم المحلي للاقتصاد الكويتي

د.أماني بورسلي

د.عادل الوقيان

حجاج بو خضور

د.أحمد النجار

تشهد الكويت ارتفاعا في تضخم أسعار السلع والمواد الغذائية في الآونة الأخيرة، وطبقا لآخر احصائية أظهرتها بيانات الادارة المركزية للإحصاء فإن التضخم ارتفع بمعدل 2,96٪ في شهر مايو 2013 مقارنة بالشهر ذاته من 2012.وقد استطلعت «الأنباء» آراء خبراء اقتصاد حول تأثير ارتفاع الأسعار والتضخم على الاقتصاد الوطني وكيف تتعامل الحكومة مع تلك الارتفاعات.

وقد أشار البعض الى ان ذلك يمثل ناقوس خطر في المستقبل على الاقتصاد الكويتي والبعض الآخر ذكر أن ذلك لا يعد رقما ضخما.

وقالوا ان السياسة النقدية المتبعة بحاجة الى علاج طويل الأمد وليس مسكنات، مشددين على ان يكون هناك دور للجهات الحكومية في مراقبة ارتفاع الاسعار، وفيما يلي التفاصيل. بداية، ذكرت وزيرة التجارة والصناعة السابقة د.أماني بورسلي ان التضخم دائما له انعكاسات سلبية على الاقتصاد، مشيرة الى ان البنك المركزي الكويتي ينتهج سياسات من خلال الاجراءات التي يقوم بها بتنفيذ السياسة النقدية ويقوم بعمل التوازن للسيطرة عليها.

ولفتت بورسلي الى ان التضخم بعضه مرتبط بسياسات احتكارية وبعضه مرتبط بارتفاع تكلفة إنتاج بعض السلع الانتاجية وبعضه مرتبط بالتضخم المستورد الذي يكون ناتج عن قيمة المواد الأولية أو حتى قيمة السلع لو حتى تم شراؤها من الخارج.

وشددت الوزيرة على ضرورة ان تكون هناك رقابة دائمة على الاسواق من قبل التجارة والبلدية، مبينة ان هناك ارتفاعا في قيمة التكلفة وذلك شيء عالمي وليس بمقدور أحد التحكم فيه.

وقالت «اننا مقبلون على بداية السنة بعد انتهاء موسم الصيف لذا قد تكون هناك ارتفاعات فصلية».

بدوره، قال الخبير الاقتصادي حجاج بوخضور ان ارتفاع التضخم في الكويت بهذا الشكل مؤشر غير جيد ودلائله كثيرة جدا.

وذكر ان الامر سيستمر حتى لو كان هناك تراجع بالعالم فستبقى الكويت في ارتفاع، مضيفا ان التضخم في الكويت لديه 9 أسباب من وجهة نظره.

وبين بو خضور ان السبب الأول هو ان الكويت دولة تعتمد على الاستيراد بدرجة رئيسية بتوفير السلع والخدمات، وبالتالي تعاني مما يسمى التضخم المستورد، مشيرا الى ان ذلك ينعكس عليه ارتفاع قيمة الواردات على الاقتصاد العالمي فترتفع فاتورة التحويلات وفاتورة الواردات بمعدلات كما تؤكدها هذه النسب.

بورسلي: بعض التضخم مرتبط بسياسات احتكارية وارتفاع تكلفة إنتاج بعض السلع الإنتاجية

بوخضور: لو كان هناك تراجع في الأسعار بالعالم ستبقى الكويت في ارتفاع

النجار: التضخم هو عرض وطلب والنسبة ليست كبيرة مقارنة بالعالم

وقال ان السبب الثاني هو ان السياسة النقدية المتبعة هي سياسة لا تعالج التضخم ولا تعطي مؤشرات على توازنها مع السياسة المالية، لافتا الى ان هناك خللا بين السياسة المالية والنقدية يؤديان الى تنامي التضخم ومستويات التضخم بين فترة وأخرى.

وذكر بوخضور ان السبب الثالث أن مثل هذه المؤشرات هي دليل على النهج الاستهلاكي لدى المواطنين او الانفاقي لهم وهو استهلاكي غير تنموي وهو بذلك يحفز على ارتفاع الاسعار مما يؤدي الى ارتفاع التضخم، مشيرا الى ان ذلك يعد أمرا ليس بالجيد على المستوى الاقتصادي وأيضا على استقرار البلاد.

وأشار الى ان السبب الرابع يعود على ان الجهات الحكومية المسؤولة عن العملية التجارية كالموانئ والجمارك والبلدية والتجارة كلها في كفاءتها تزيد من تكلفة المواد المستوردة الى الكويت وبالتالي ليس فقط أنها تتسبب في عبء كبير على الدولة نتيجة عدم كفاءتها بل أيضا لأنها تزيد من هذه التكلفة على المواطنين وبالتالي تحتاج الى عناية وتطوير لتقلل من تكلفتها على الاقتصاد وأيضا على المواطن من خلال ارتفاع اسعار المواد.

وقال ان السبب الخامس يرجع الى ان الجهات الرقابية على جودة السلع مثل وزارة التجارة والبلدية هما ليس على القدر من الكفاءة في الحرص على جودة المنتج، مبينا ان هناك منتجات متوافرة بالبلاد ليست على مستوى من الجودة المطلوبة وبالتالي يزيد الاستهلاك عليها ما يحفز الاسواق نتيجة وجود منتجات غير جيدة او ليست كفاءلية الجودة.

ورجح بوخضور ان السبب السادس يعود الى ان الجهات الرقابية بالتجارة في رقابة الأسعار ليست فعالة بالقدر اللازم وبالتالي يكون هناك استغلال من بعض التجار في رفع الأسعار وزيادة تكلفتها على الدولة.

وأكد بوخضور ان السبب السابع يعود الى ان منافذ التسويق لهذه المنتجات لا تدار بشكل جيد كالجمعيات التعاونية وغيرها، حيث إنها لا تعتمد على المنافسة بين موردين لها من السلع والمواد الغذائية وبالتالي يؤدي ذلك الى ارتفاع الاسعار.

وقال ان السبب الثامن ان التشريعات المعمول بها هي تشريعات تعزز التضخم ولا تقضي عليه. وأشار الى ان السبب التاسع هو نظام الرواتب في الكويت يشجع على الاستهلاك ولا يشجع على الادخار.

من جانبه، قال أستاذ الاقتصاد بجامعة الكويت د.أحمد منير النجار ان العملية تنحصر بالأغلب على العرض والطلب، مشيرا الى ان نسبة التضخم تعتبر ليست كبيرة جدا مقارنة بالعالم.

وبين ان نسبة تضخم الأسعار بالكويت أقل من تضخم الأسعار التي تباع بالدولار خاصة ان الدولة تعتمد بالاستيراد والتصدير على الدولار.

ولفت الى ان الدولة تستورد سلعا فيها تضخم من الأساس لذلك ينعكس ذلك على الاسعار المحلية مشيرا الى ان حكومة الكويت مخططها ليس مركزيا ولكن ارشادي وبالتالي السوق هو الذي يحدد الاسعار عن طريق العرض والطلب.

واعتقد النجار ان يكون دور الحكومة ليس تحديد الاسعار ولكن مواجهة الاحتكار.

من جانب آخر قال الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط د.عادل الوقيان ان التضخم دائما له مصدران إما تضخم مستورد او تضخم محلي، مشيرا الى ان التضخم المستورد له علاقة بارتفاع أسعار المواد الغذائية بالخارج، مبينا انه قد يكون احيانا ارتفاع سعر العملة يؤدي الى ارتفاع سعر المنتجات داخل الكويت.

وذكر الوقيان ان الكويت في النهاية لديها فوائض مالية ممتازة خلال السنة المالية، وقد يكون هناك ضغوط تضخمية مستوردة بالشكل الاقل من السابق، لافتا الى ان التضخم المحلي مرتفع داخل الدولة وارتفاع الطلب خاصة للمنتجات التي لا يوجد فيها مرونة سعرية بالطلب.

وقال الوقيان ان هناك اثرين لارتفاع التضخم على الاقتصاد أثر اقتصادي اجتماعي وأثر اقتصادي بحت، وبالنسبة للأثر الاقتصادي الاجتماعي هو ان القوة الشرائية للنقود خاصة مع الذين دخولهم محدودة ستتأثر بسبب التضخم لأن هناك ارتفاعات سعرية طارئة التي تأتي في بعض المواسم مثل رمضان والطلب على المواد الغذائية وخاصة الخضار والفواكه.

وأشار الوقيان الى ان هناك نوعين للأثر الاقتصادي البحت وهما المنتجات التي ليس لها بديل والمنتجات التي لديها بديل وبالنسبة للمنتجات التي ليس لديها بديل مثل ارتفاع أسعار الأدوية فبذلك المستهلك مضطر لشرائها بغض النظر عن ارتفاع اسعارها، بينما المنتجات التي لديها بديل سيتحول الطلب عليها من منتج لمنتج آخر بنفس الجودة وأقل سعر.

وقال الوقيان انه هناك جملة من السياسات النقدية والمالية التي تؤثر على التضخم بشكل عام وبالتالي الانفاق الحكومي كلما ارتفع خاصة الرواتب والأجور كلما زاد التوسع بالانفاق الحكومي لذا سترتفع معها الاسعار ويزيد معها التضخم.

واكد الوقيان انه كلما زادت سياسات الدعم من الحكومة قل تأثير التضخم على المواطن والمقيم بشكل عام إن كان الدعم مشمولا للكل.

وشدد الوقيان على انه ليس من المهم إجراءات مسكنة ولكن ان يكون هناك علاج طويل الاجل لتلك المشكلة، مبينا ان السيطرة على التضخم المستورد ستكون أصعب من السيطرة على التضخم الناشئ بظروف العرض والطلب على الاقتصاد المحلي.

● عبدالرحمن خالد

فقه البورصة

عبدالستار القطان

تتناول هذه الزاوية الإجابة عن بعض الاستفسارات التي تدور في أذهان المتداولين في سوق الكويت للاوراق المالية حول التعاملات من منظور شرعي.. ويجيب عن هذه التساؤلات المدير العام لشركة شورى للاستشارات الشرعية عبدالستار القطان.

حكم شراء أسهم شركات خلطت في عملها بين الحلال والحرام

اتفقت كلمة الفقهاء المعاصرين على تقسيم الأسهم الى ثلاثة أنواع من حيث حكم التعامل بها شراء وبيعا ووساطة.

القسم الأول هو أسهم «الشركات المباحة» وهي التي تعمل بنشاط مشروع وبما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية فهذه يجوز التعامل بأسهمها باتفاق.

والقسم الثاني هو أسهم «الشركات المحرمة» وهي التي تعمل بنشاط تحرمه الشريعة الإسلامية كالقروض الربوية والغرر والقمار، فهذه لا يجوز التعامل بأسهمها باتفاق.

اما القسم الثالث فهو اسهم «الشركات المختلطة» وهي التي خلطت في عملها بين الحلال والحرام، كأن يكون نشاط الشركة الرئيسي مباحا لا تحرمه الشريعة الإسلامية كشركات العقار والصناعة والاتصالات والتعليم ونحوها، ولكن هذه الشركات لا تتورع عن التعامل ببعض المعاملات المحرمة في نشاطها، كأن تقترض من البنوك الربوية أو تودع فوائضها المالية لدى بنوك ربوية وتتقاضى على ذلك الفوائد، فهذه اختلفت أقوال الفقهاء المعاصرين فيها على عدة أقوال، وآل الخلاف الى وجود رأيين للفقهاء فيها، الأول يمنع التعامل بهذه الأسهم المختلطة مطلقا مهما كانت نسبة حجم التعامل المحرم في نشاط الشركة.

وأما الرأي الثاني فقد منع التعامل بهذه الأسهم من حيث الأصل، لكنه استثنى منها الحالات التي يكون حجم التعامل المحرم فيها محدودا وقليلا نسبة الى المعاملات المباحة الكثيرة. وقد وضعوا ضابطا شرعيا لجواز التعامل بالاسهم في هذه الحالات وهي:

1 ـ ألا يبلغ إجمالي المبلغ المقترض بالربا 30٪ من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة.

2 ـ لا يبلغ إجمالي المبلغ المودع بالربا 30٪ من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة.

3 ـ ألا يتجاوز مقدار الإيراد الناتج من عنصر محرم نسبة 5٪ من إجمالي إيرادات الشركة.

ويرجع في تحديد هذه النسب إلى آخر ميزانية أو مركز مالي مدقق، ويجب التخلص مما يخص السهم من الإيراد المحرم الذي خالط عوائد تلك الشركات.

أنفقها أكثر من 100 ألف مسافر غادروا مطار الكويت فاتورة السفر في عطلة العيد بالكويت بلغت 76,2 مليون دينار

ارتفاع أسعار التذاكر بطريقة غير مسبوقة

أ ش أ: قدر خبراء عاملون في قطاع السياحة والسفر حجم التدفقات المالية الصادرة من الكويت للانفاق على السياحة في الوجهات الخارجية خلال عطلة عيد الفطر بنحو 76,250 مليون دينار انفقها اكثر من 100 الف مسافر غادروا مطار الكويت عبر أكثر من 500 رحلة متضمنة 23 رحلة إضافية منذ يوم الثلاثاء الماضي وحتى أمس.

واشار خبير في السياحة والطيران الى أن اسعار التذاكر مرتفعة للغاية ومبالغ فيها بطريقة غير مسبوقة ولا تتناسب مع فترة طيران قصيرة نسبيا وانه لا توجد مرجعية لهذه الزيادة، وقال إن متوسط سعر التذكرة الى «دبي» تراوح ما بين 170 الى 225 دينارا ومع ذلك فان جميع الرحلات كامل العدد خلال العطلة، واوضح ان سعر تذكرة بيروت من 200 الى 250 دينارا والقاهرة من 170 الى250 دينارا شاملة الضرائب والرسوم، وقفز سعر تذكرة الطيران الى شرم الشيخ الى اكثر من 250 دينارا، وسعر تذكرة لندن خلال العطلة من 350 الى 550 دينار.

واكد الخبير السياحي على أن الوجهات الاكثر جاذبية للمسافرين في عيد الفطر هذا العام كانت من نصيب «دبي» التي جاءت على قائمة الاختيارات كاوفر مكان بين دول الخليج، حيث تقوم 6 شركات طيران بتسيير رحلاتها على هذا الخط بمعدل 21 رحلة يوميا، ثم تأتي بعدها دول اخرى مثل لندن واسطنبول وتايلاند وماليزيا والمغرب وفيينا وشهدت أميركا زيادة في الطلب عليها.

وارجع مديرو بعض شركات الطيران العاملة في السوق المحلي ارتفاع اسعار التذاكر خلال عطلة العيد الى آليات اقتصاديات السوق الحر طبقا لمبدأ العرض والطلب، معتبرين أن تلك السياسة السعرية أمر طبيعي وعمل تجارى بحت، واشاروا الى أن زيادة الاسعار خلال الاعياد والمناسبات والمواسم انشطة ترجع الى زيادة الطلب الامر الذي يجعل ارتفاع الاسعار يدخل ضمن الحسابات التجارية لتعويض التراجع الكبير وانخفاض الاسعار خلال فترات الهبوط الحاد في الطلب على السفر خلال فترات الركود.

وقدر المراقبون ما انفقه المسافرين خارج الكويت على تكاليف الاقامة والمصاريف الشخصية بحوالى 59,3 مليون دينار على مدى أيام العيد نظرا لارتفاع اسعار الفنادق في كل من دبي ولندن وبعض المدن السياحية الأخرى.

وبحسب مؤشرات الحركة والحجوزات يتضح أن هناك زيادة في حجم الحركة خلال عطلة العيد بنسبة 18٪ مقارنة مع حجم الحركة خلال عطلة عيد الفطر من العام الماضي، وبلغ متوسط نسبة الاشغال على الطائرات المغادرة خلال العيد 95٪.

الأحمدي في الصدارة بعدد 54 عقارا

تداول 109 عقارات خاصا بقيمة 45 مليون دينار

اظهرت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 16 الى 20 يونيو الماضي أن هناك انخفاضا في تداول العقارات مقارنة بالفترة من 9 الى 13 يونيو الماضي حيث أظهرت الإحصاءات أن عدد العقارات المتداولة للعقود بالنسبة للعقار الخاص بلغ 109 عقارات بمبلغ قدره 45,6 مليون دينار، في حين بلغ عدد العقارات الاستثمارية 27 عقارا بقيمة 19 مليون دينار، ولم يشهد عقار الشريط الساحلي او الحرفي او التجاري او المخازن اي تحرك خلال هذه الفترة.

وجاء في الإحصاءات أن إجمالي العقود العقارية خلال الفترة من 16 الى 20 يونيو الماضي بلغ 136 عقارا مقارنة بالاسبوع السابق حيث كان اجمالي العقارات المتداولة 165 عقارا وذلك بانخفاض مؤشر تداول العقود بواقع 29 عقارا، فيما ارتفعت حركة تداول العقار الخاص للفترة نفسها بواقع 3 عقارات مقارنة بالاسبوع السابق. وجاء في احصاءات وزارة العدل ان مؤشر تداول العقود بالنسبة للعقار الاستثماري انخفض بواقع 29 عقارا، كما انخفض مؤشر عقار المخازن بواقع عقارين وانخفض العقار التجاري بواقع عقار واحد واستقر المؤشر بواقع صفر عقار لعقار المعارض والشريط الساحلي خلال هذا الاسبوع. اما عن العقارات المتداولة للوكالات بإدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 16الى 20 يونيو الماضي فقد أظهرت الاحصاءات أن عدد العقار الخاص بلغ 9 عقارات بمبلغ قدره 4,8 ملايين دينار ولم يشهد العقار الاستثماري او التجاري أو المخازن او الصناعي أي تحرك خلال هذا الاسبوع. اما عن مؤشر تداول الوكالات العقارية، فإن اجمالي العقارات المتداولة خلال الفترة نفسها بلغ 9 عقارات مقارنة بالاسبوع السابق، حيث بلغ اجمالي العقارات المتداولة 12 عقارا وذلك بانخفاض مؤشر تداول الوكالات العقارية بواقع 3 عقارات . ومن الملاحظ بالنسبة للعقار الخاص ان مؤشره ارتفع بواقع 4 عقارات وانخفض المؤشر بواقع 7 عقارات للعقارات الاستثمارية واستقر المؤشر بواقع صفر عقار للعقارات التجارية وعقارات المخازن خلال هذه الفترة.

الاحمدي في الصدارة

ووفقا لاحصائية وزارة العدل فإن محافظة الاحمدي جاءت في المقدمة من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية خلال الفترة من 16 الى 20 يونيو الماضي حيث بلغ عدد العقارات المتداولة 54 عقارا تداول منها 41 عقارا في العقار الخاص و13 عقارا في العقار الاستثماري أما على مستوى الوكالات العقارية فقد حظيت المحافظة بتداول 5عقارات في العقار الخاص خلال تلك الفترة.

حولي ومبارك الكبير في المركز الثاني

واحتلت محافظتا حولي ومبارك الكبير المرتبة الثانية مكرر من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 29 عقارا في كل محافظة على حدة. اما محافظة حولي فقد تداول 19 عقارا في العقار الخاص و10 عقارات في العقار الاستثماري وفي الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة باي تداولات خلال هذه الفترة. وفي محافظة مبارك الكبير تداول 27 عقارا في العقار الخاص وعقاران في العقار الاستثماري وفي الوكالات العقارية تداول عقاران في العقار الخاص خلال هذا الاسبوع.

العاصمة والفروانية ثالثا

وجاءت محافظتا العاصمة والفروانية في المرتبة الثالثة مكرر في التداولات العقارية بواقع تداول 9 عقارات في كل محافظة على حدة.

ففي محافظة العاصمة تركزت هذه التداولات العقارية البالغ عددها 9 عقارات في العقار الخاص ولم تحظ المحافظة بتداولات عقارية في الوكالات خلال هذا الأسبوع.

وفي محافظة الفروانية تداول 7 عقارات في العقار الخاص وعقاران في العقار الاستثماري وفي الوكالات العقارية تداول عقار واحد في العقار الخاص خلال هذا الاسبوع .

الجهراء رابعا

وجاءات محافظة الجهراء في المرتبة الرابعة والاخيرة من خلال تداول 6 عقارات تركزت جميعها في العقار الخاص وفي الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال هذا الاسبوع.

● عاطف رمضان